«الاخوان» وتكريس اللاعقلانية

توصف حركة النهضة الاسلامية في تونس بزعامة راشد الغنوشي بأنها من أنضج الحركات الاسلامية في الوطن العربي وأكثرها انفتاحاً ووسطية، كما تعتبر حالة متقدمة على حركة الاخوان المسلمين التي مازالت محل توجس وريبة من قبل مختلف الاطراف في الداخل والخارج، وتمثل هاجساً مقلقاً ومثيراً للمخاوف على الحياة السياسية والتحولات الديمقراطية واحترام الحريات وحقوق الانسان، ومبدأ التداول السلمي للسلطة من الانتكاسة والتراجع وتعثرها مستقبلاً، خاصة بعد اكتساح الاخوان المسلمين وحزب النور السلفي في الانتخابات التشريعية في مصر بثلثي مقاعد البرلمان،

محمد علي عناش

وفي ظل سيطرة الاخوان على التحولات الثورية والسياسية في سوريا واليمن وغيرها من البلدان العربية.. مبعث هذه المخاوف هو ضبابية المشهد الثوري العربي الذي لم يعبر حتى الآن عن حالة ثورية تقدمية حداثية، وإنما عن حالة يتسيدها التطرف والاتجاهات العشائرية والطائفية، وكون حركة الاخوان المسلمين مازالت مثقلة بإرث تاريخي متعلق بالعنف الديني والإرهاب الفكري والسياسي الذي يشغل حيزاً كبيراً من تاريخها لم تعمل الحركة على تسويته والتخلص منه بمختلف الأدوات السياسية والفكرية والتنظيمية.. فظاهرة الارهاب من منطلق ديني قد تأسست وتخلقت مبكراً في المنطقة العربية منذ الستينيات من قبل تنظيمات وجماعات دينية إرهابية ومتطرفة خرجت جميعها من حاضنة الاخوان كالقطبيين - تنظيم الجهاد - الهجرة والتكفير، واكثر من عشرين فصيلاً مارس العنف وانتهج التطرف والتكفير والتشدد الديني، متأثرة بشكل كبير بآراء وأفكار سيد قطب خاصة في كتابه «معالم في الطريق» الذي مايزال يُعتبر من أهم المراجع والأدبيات الفكرية للاخوان وأكثرها تداولاً وتدريساً في المستويات التنظيمية الدنيا والوسطى.

كما أن مواقف الاخوان تجاه الدولة المدنية وملامح مرحلة ما بعد الثورات العربية مازال يكتنفها الغموض والضبابية واللاواقعية.. في ظل هشاشة وضعف القوى والاحزاب الليبرالية واليسارية خاصة في مصر، مقابل الحضور الطاغي للاخوان والسلفيين، فثورة الربيع العربي في هذا البلد الذي يعتبر مركز التحولات العربية، لم يتمخض عنها تيار مدني حداثي قوي، بمعنى أن المعادلة السياسية مختلة والتوازن السياسي شبه مفقود حسب ما أظهرته نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة في مصر، الأمر الذي يعزز اكثر هذه المخاوف على مستقبل الديمقراطية والحريات السياسية والمدنية وايضاً على الأمن والاستقرار والتعايش السلمي في مصر.

لاعتبارات عدة تُعتبر حركة النهضة الإسلامية في تونس حالة متقدمة على حركة الاخوان المسلمين، فحركة النهضة لا تمت بصلة لسيد قطب وإنما للمفكر الاسلامي الكبير مالك بن نبي، هي امتداد لمدرسة الطهطاوي ومحمد إقبال ورواد حركة الاصلاح الديني، والأهم أنها ابنة جامعة الزيتونة بمنهجها الوسطي وتوجهها التعليمي والتربوي الذي يحترم العقل والعقلانية ويحترم حرية التفكير والتنظيم وإرادة التعدد والتنوع والتعايش السلمي.. هذه المبادئ إذا تخلت عنها الحركة كما يحاول بعض رموزها وأجنحتها سندرك أنها قد بدأت تميل نحو «معالم في الطريق» ونحو أبي الأعلى المودودي والقرضاوي وغنيم.. لكن المرجح أن هذه المبادئ والقيم سوف ترسخ أكثر في ظل التوازن السياسي الموجود في الحالة التونسية، فالحضور الشعبي الكبير لحركة النهضة يقابله حضور قوي للأحزاب والتيارات الليبرالية واليسارية والثقافية التقدمية، لتغدو العقلانية هي السائدة لدى الجميع كمنهج في التفكير والعلاقات وأداة مهمة للتحولات في المجتمع.

إذاً العقلانية ضرورية، والتوازن السياسي مطلوب كي تتسارع خطى التحولات الديمقراطية والاجتماعية، وتتسارع وتيرة بناء المجتمع المدني الذي يحول دون عودة الاستبداد بأي شكل من أشكاله، ويحمي المجتمعات العربية من الانقسامات والصراعات التي تهددها على أسس طائفية ومذهبية ودينية والتي لا يمكن ان تكون بدائل إيجابية للحاكم المستبد، ولا يمكن ان تكون أدوات ثورية منطقية للتغيير واسقاط الحاكم، وهذه مسلمات منطقية يجب أن لا نستبعدها أو نتجاهلها عندما نقدم على فعل التغيير.. هذه هي الموضوعية والعقلانية التي يجب أن تسود في تفكيرنا وقراراتنا وقراءاتنا المستقبلية.

في خضم المشهد الثوري العربي الذي تجلت في معظم جوانبه حالة اللاعقلانية بوضوح، كمنهج اخواني عتيق في إدارة الأزمات وإنتاجها.. الحالة اليمنية كانت هي الأسوأ والأكثر تعقيداً وبإجماع دولي وبتقييم مختلف المنظمات والخبراء السياسيين باستثناء «قناة الجزيرة» وطابورها الطويل من الاعلاميين والمزاجيين، فقد تمكنت طوال هذا المشهد من تدمير المعيارية في التحليل وبناء الأحكام وتدمير أسس التفكير العقلاني والمنطقي لدى جيل عربي كامل، لتعمم حالة من اللاعقلانية في الحوار وفي التفكير والسلوك واتخاذ القرارات وتبني المواقف، ولتكرس نمطاً من الجدل العقيم الشبيه بالجدل البيزنطي السفسطائي الذي لا يقود الى نتائج منطقية وإيجابية، لذا كانت الضبابية وعدم الوضوح هي عنوان المشهد، وهي من مكنت انتهازيي الثورات أن يتسللوا الى الساحات، وأن يتلاعبوا بالمواقف وينحرفوا بالثورات وحركات التغيير عن مسارها الطبيعي، الى مسارات تحقيق المصالح والطموحات الشخصية والحزبية..

نعم الحالة اليمنية كانت هي الاسوأ واستمرت بسوئها طوال عشرة أشهر الى أن صار المستهدف بالإسقاط هو الوطن لا سواه، هل يعرف الجميع لماذا؟

ببساطة، لأن ساحات شباب الثورة امتلأت ايضاً بقوى التخلف والتطرف، بالفاسد والسياسي الانتهازي والمثقف النفعي ورجل الاعمال المحتكر والمتهرب، وتجار الحروب والسلاح، والقاعديين والانفصاليين، الجميع صاروا قوى ثورية في قلب الحدث، وصارت القبيلة والمنطقة والطائفة والمذهب والكيد السياسي والتضليل الاعلامي وضرب أبراج الكهرباء صارت أدوات ثورية رئيسية.. الجميع أقروا بشرعيتها وباركوها حتى الشباب أنفسهم باركوها، لأنهم منذ البداية احتسوا جرعات زائدة عن حدها من جرع الحسم الثوري لم يفيقوا منها حتى الآن، جعلتهم غير مدركين ومستوعبين حقيقة ماجرى في الحصبة وأرحب ومأرب وتعز، وغير قادرين على أن يوجهوا جزءاً يسيراً من ثوريتهم صوب من يعتقل الشباب في الساحات ويعتدي عليهم بالهراوات وأعقاب البنادق، وصوب الفاسدين من عجت بهم الساحات، ليكون الرد العملي والمنطقي المفترض من قبلهم تجاه هذا الوضع الثوري، هو إعادة تقييم الفعل الثوري وإعادة صياغة أدواته واصطفافاته وخطابه.. إذاً هي اللاعقلانية هي التي سادت، عمل الاخوان على تعميمها وتكريسها، ومحاصرة الأزمة بأجواء مضطربة حتى لا يصل الجميع الى نقطة التقاء حقيقية وفقاً لما تفرضه طبيعة الواقع اليمني، وتحويلها الى الحظة ثورية حقيقية وبإرادة وطنية جمعية، لأن الاخوان وبقواهم المتعددة لم يكونوا يريدوا أن يصلوا الى السلطة فقط بل وأيضاً القضاء على التوازن السياسي في الساحة اليمنية مستقبلاً من خلال اجتثاث المؤتمر الشعبي العام وبمختلف الوسائل والأدوات، مستغلين في ذلك الكثير من الثغرات وجوانب الخلل المختلفة التي يعاني منها المؤتمر..

اللاعقلانية التي ينتهجها ويكرسها الاصلاح مصدرها تركيبته غير الطبيعية، شكلت له خللاً بنيوياً في العمق جعلته غير قادر على أن يبدو في حالة حزبية وسياسية سوية..

فهو مذهبي التوجه مثير للنعرات الطائفية والمذهبية، ويخوض مواجهات مسلحة مع الحوثيين انطلاقاً من هذا الاساس في الجوف وكتاف ودماج حتى في حجة التي أزعجته بهدوئها وسلمها وميولها المدني الفطري، وهو متطرف يشن حملة إعلامية ومنبرية تكفيرية ضد الإعلامية والقاصة المشهورة بشرى المقطري والكاتبة منى صفوان، وهو موقف ثابت لديه ومتأصل في توجهاته ومواقفه تجاه قوى التنوير والحداثة منذ السبعينيات حتى اليوم.. وهو ينتمي للقبيلة أكثر حتى وهي تتمرد ضد الدولة وتقطع الطرقات وتضرب أبراج الكهرباء وتنهب المنشآت..

وأحياناً يبدو قاعدياً، كما تجلى مع ابن رئيس المكتب التنفيذي للاصلاح بمحافظة مأرب والذي وجد مقتولاً مع جثث مسلحي القاعدة في زنجبار، وتجلى أيضاً في «أن من بين جثث عناصر القاعدة التي تم انتشالها من حطام مبنى إدارة أمن مودية جثة (الكدر) وهو شخصية معروفة في مودية وكان إمام وخطيب مسجد مودية وهو من قيادات التجمع اليمني للاصلاح، واتضح بعد مقتله أنه أمير المال لتنظيم القاعدة في مديرية مودية».. صحيفة الشارع العدد (٢٠٣) ٦ أغسطس ٢٠١١م..

وهو مع الدولة المدنية وضدها في نفس الوقت، ومع المبادرة الخليجية ويعمل ضدها ويعيق خطوات وأدوات تنفيذها، لأن المبادرة الخليجية كانت هي المخرج للأزمة وتجاوز حالة الضبابية وعدم الوضوح، وجسدت حالة عودة العقلانية والموضوعية الى الطاولة، بعد أن تم محاصرة وتطويق كل الحلول والتسويات بسياج لا عقلاني ولا منطقي وبمستويات متعددة، منذ مبادرة الملعب في مارس ٢٠١١م والتي تضمنت «النظام البرلماني - القائمة النسبية - نظام الأقاليم» وتشكيل حكومة إنقاذ وطنية، وتحديد سقف زمني للانتقال السلمي الآمن للسلطة، حينها تجلت حالة اللاعقلانية عندما رُفضت هذه المبادرة على الفور، دونما أسباب منطقية تُذكر، ودون أن تخضع للدراسة والتقييم، أوحتى طلب توسيط طرف ثالث لمعرفة جديتها ومن ثم ضمان تنفيذها..

باسندوة عندما وجد أنه حتى المبادرة الخليجية تتعرض للإجهاض والتسويف والمماطلة في التنفيذ، لم يجد أبلغ ما يعبر به عن موقفه مما تتعرض له المبادرة من رفض ومن تداعياتها الوطنية الكارثية، إلا أن يجهش بالبكاء أمام أعضاء مجلس النواب، في لحظة مكاشفة عقلانية واستشعار منطقي متأخر جداً، بحجم المشاكل والمخاطر الوطنية، بعد عشرة أشهر من التعامل الفج وغير المنطقي مع قضايا الوطن، ومن تغييب للحقائق، ومن المواقف التي بدت أنها ثأرية أكثر منها وطنية.. اللاعقلانية والمزاجية المفرطة أدركتها واستوعبتها تماماً، وأنا أتصفح صحيفة «الجمهورية» الرسمية وما طرأ على خطابها من تغير جذري بحيث أصبحت لاتعبّر إلا عن طرف واحد لا فرق بينها وبين المصدر أو الناس، رغم أنها صحيفة رسمية، وأننا في لحظة وفاق وطني، حينها أدركت أن المهنية في خطر، ورأيت مستقبل الحرية والديمقراطية ماثلاً أمامي، مثلما أنا مدرك أن المرتكزات المعنوية والوطنية والنفسية لمبادرة مارس أقوى وأمتن من مرتكزات المبادرة الخليجية، وأراهن بقوة ويقين أن الاصلاح سوف يعمل وينشط ضد إقرار النظام البرلماني والقائمة النسبية، لأنه في الأساس لا يريد أن ينعش الحياة السياسية، ولا يريد توازناً سياسياً في البلد، وهو ما يجب أن تستشعره وتعمل حسابه القوى الليبرالية والمدنية التي يجب أن تصطف لتشكل قوة ضاغطة لحماية المشروع الديمقراطي من التراجع، وحماية التحولات السياسية والمدنية والاجتماعية من التعثر والتوقف.

< أية قضية تصبح محل اهتمام الناس الى حد الهم على مستوى أسرتي أو قريتي الصغيرة الى مستوى بلدي الأكبر «الوطن» كاستثناءات أو محطات، فإنه لابد أن يكون لي موقف وكأنما لا أستطيع الحياة أو أستحق البقاء بين الأحياء بدون تسجيل هذا الموقف.

المشترك مع الأزمة وتصعيدها أكثر من المبادرة أو الوفاق

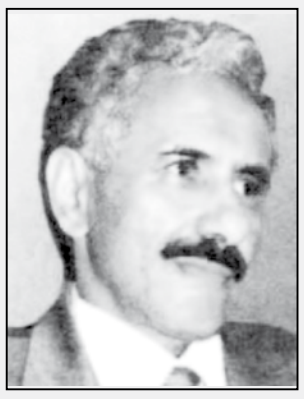

مطهر الاشموري

بغض النظر عن خطأ ذلك أو صوابه أو أن يكون فاقد الحكمة، أوضعيف الحنكة فهي مسألة فوق التراجع والمراجعة ولا تقنع أو تقتنع بما قد تكون حكمة حكماء أو قدرات فلاسفة لأنها مسألة فطرية أو ربما تخلق في إطار الخلق ومع المخلوق أكثر من كونها طبعاً غلب التطبع أو خياراً من ثقافة أو فلسفة أو نحوها..

أقل من تسعة شهور هي أقصر فترة لأمين عام نقابة الصحفيين أمضيتها خلال عام ١٩٩٩م كأمين عام منتخب وقدمت استقالتي..

من أعز صديق كالمرحوم الأستاذ علي الاشول الى من أعزهم مثل الاستاذ عبدالباري طاهر وآخرين طلبوا مني عدم الاستقالة أو لاموني وخطأوني في تقديم الاستقالة، ولكني كنت وظللت ومازلت راضياً عن خطوة وقرار كذلك من أساسيات تفكيري أو طبيعة شخصيتي..

ربما في تلك الفترة وخلال الاستقالة وبعدها كان المستحيل قبول عمل في صحيفة مثل «منبر الشورى» ولكني اضطررت للقبول استجابة لرغبة إنسان عزيز وأراه صاحب فضل أو معروف من جانب وفي إطار السعي للحد الأدنى من الرزق المشروع مهما قل، ولكن بالتبعات والتبعية التي أختارها وليس التي تختار لي، ولذلك انسحبت بعد فترة قصيرة والتجربة كانت شديدة المرارة فاقدة المردود لكنها في تقديري كبيرة المردود في إطار التجريب والتجارب وتوسيع الفهم وتوزيع المدركات الخاصة..

مع إصدارات الصحف الأهلية والخاصة التي يعج بها السوق فإنه عرضت عليّ حقيقة أكثر من عرض مغر إن لم يكن بين الأكثر إغراءً لإصدار صحيفة، ولا أخطئ أي إصدار أو من تصدى للإصدار ولكن تظل لي واقعيتي ومعاييري بما يجعل المر هو الافضلية بالنسبة لي على «التمرير».

عقد ما بعد غزو وتحرير الكويت كان عقد الأثقال أو التحالفات الاقليمية من خلفية وخلافات التعامل مع كيفية تحرير الكويت والنظام في اليمن كان تحت وقع الصراع المركب الداخلي والخارجي «الاقليمي» كما مشهد ١٩٩٤م.

العقد الثاني ومنذ أحداث سبتمبر ٢٠٠١م كان عقد الأنظمة ومنها النظام في اليمن وفيه لم أبحث لذاتي أو أبحر في ملذاتي ولكني ظللت في استمرار البحث عن الذات وحتّ الذات.

لقد كان عقد الفرجة والتفرج أكثر من المشاركة أو التفاعل أو حتى المتابعة بالنسبة لي مع أي قدر للحد الأدنى من الرزق أو التعامل مع مشكلات خاصة كما في أية أسرة.

عقد الحرب ضد الإرهاب لم يقنع بحجم وخطر الارهاب كما يطرح ولا أن الحرب ضد الإرهاب كما يطرح، وبالتالي فهو الجزء الرهيب كترهيب بالحرب ضد الإرهاب وهو لعبة في السياسة الدولية وعليها يتم اسقاطها على أنظمة المنطقة لتصبح شراكتها في الحرب هي شراكة في اللعبة بقدر ما تعي وبقدر أهليتها وقدراتها لتشارك في اللعبة كلاعب دون ان تتقاطع لا مع إرادة ولا مع لعبة الكبار.

محطة ٢٠٠٨م ومطالبة المشترك بتأجيل الانتخابات تؤكد أن المشترك لديه نزوعات ثورية وقدرات تثوير، والثورة والتثوير هي من تفعيل الاحزاب السرية المقموعة أو الممنوعة، ولا تستطيع الأحزاب العلنية في ظل التعددية أن تمارسها ليس فقط بسبب قوة وقدرات نظام، ولكن عند وصول أوضاع الى تثوير وثورية أو ثورات، فالنظام الحزبي والتعددي «واقع الحياة السياسية» والنظام الديمقراطي وفي إطاره الدستوري تمثل قيوداً أو تقييداً بأي قدر للثورات والتثوير.

وبغض النظر عما سار فيه النظام كطرف بعد توقيع اتفاق ٢٠٠٨م فالمشترك وقع الاتفاق ثم بعد التوقيع وهو يمارس واقعياً التثوير والثورية، فكيف له التوقيع بين اللعبة السياسية كاتفاق يوقع عليه ولعبة ثورية يمارسها.

إنني لم أكن أتوقع البتة محطة الثورات السلمية، وسلوك وتصرفات النظام تؤكد عدم توقعه لمثل هذه المفاجأة، فيما المشترك عبر أثقال أو أطراف داخله كان لديه مستوى من المعلومات أو الخطوط العريضة، وحيث مارس التثوير قرابة العقد، فتثوير حين مجيئ المحطة أن يركب موجة الثورة أو يحتويها. الغرب وهو يضع أو يصمم سيناريو المحطة، ليس الهدف الأساسي كما يطرح الديمقراطية والدولة المدنية ونحوه، ولكن الأهم أن ما كانت تسمى الديمقراطيات الناشئة أو النسبية الديمقراطية لا تستحق حسبة أو وضع حساب لها كنسبية ديمقراطية.

ولهذا فالغرب تجاوز واقع الحياة السياسية الحزبية أو التعددية ليس فقط فيما يحسب لنظام كديمقراطية وإنما ينتزع للمعارضة كاستحقاق في المحطة فيما نسميه ركوب موجة أو احتواء، وبالتالي الوصول الى توقيع المبادرة الخليجية كأطراف سياسية.

فالغرب أرادها ويراها ثورات وهبات شعبية ضد الأنظمة لا يعترف فيها بنسبة ديمقراطية تُحسب للنظام ولا بأحزاب معارضة باستحقاق قيادة أو احتواء الثورة، وهو يتعامل بمعالجات واقعية لكل وضع وواقع بمفارقات حالات تونس ومصر وليبيا.

المدخل للمبادرة الخليجية في اليمن أو أرضيتها ليس فقط أزمة الواقع ولكن أيضاً أزمة الممكنات والمعالجات الغربية للتعامل مع هذا الواقع..

ولهذا فالاخوان «الإصلاح» أو المشترك أو حتى الحوثيون بدت كأطراف فاقدة التوازن في هذه المحطة بين حاجيتها الحيوية الطبيعية لأن تكسب الواقع وفي الواقع كأطراف سياسية وبين الحاجية الأهم آنياً للثورة والتثوير لأنه إذا لم يكن ما بين الحاجتين هو التقاطع فهو التباين الى مستوى من التنافر الذي لا يلتقي ولا يتطابق.

ولهذا فكل ما يطرح عن تشبث الرئيس بالسلطة وأنه ما كان يريد توقيع المبادرة الخليجية واستخدام الحصانة والمحاكمة للتثوير هي تقاطعات وتنافرات مواقف المشترك كتكتل وكطرف وكأثقال وحتى كقيادي أو فرد.

طبيعة المحطة وواقع وتجارب الصراعات في اليمن هي التي تجعل الحصانة عملاً وتعاملاً واقعياً لصالح أمان وتأمين الواقع، والرئيس علي عبدالله صالح لم يعد يريد السلطة ولا المتشبث كما يُطرح.

كل ما في الأمر هو أن الرئيس أو النظام استطاع تقوية وضعه في الأرضية الداخلية الى مستوى يؤثر على واقعية الارضية الخارجية الاقليمية والدولية، ومن خلال ذلك اصطاد المشترك بتنافراته بين الثورية والتعددية السياسية وبموفور التنافرات داخله كطرف وداخل كل طرف، فوضعه في حتمية الخاسر إن في التنفيذ الكامل والدقيق للمبادرة أو رفضها بالمباشرة أو بالالتفاف والمناورة.

منذ أول إشارة لبدء هذه المحطة بتونس فإني أرى أن الأفضلية للواقع ومصلحة البلد الأقرب والأبعد هي في الحل السياسي التوافقي والبديل الديمقراطي، وبافتراض أن الاعتداء على جامع دار الرئاسة نجح في تصفية الرئيس فذلك ليس بحل ولن يقدم حلاً.

لماذا التصعيد مع الاقتراب من فبراير والانتخابات؟

الصراعات أو التمزق أو التجزئة لن تحل ولن تكون الحل، ولا حل في اليمن غير الحل السياسي حتى في عدم وجود ديمقراطية أو أحزاب سياسية.

الغرب الذي اغتال المشروع الديمقراطي في إيران ودعم الخميني بمشروعه الشيعي المتطرف كأسلمة، استفاد أكثر من الأسلمة السنية - إذا جاز التعبير- في حروب افغانستان، وبعد فترة انتقالية انتقل للحرب ضد الارهاب وهي ضد تنظيمها «القاعدة» والمنبثق منها الطالبانية.

العقد منذ ٢٠١١م هو عقد المعالجة لما نجم من اختلال عقوبات العراق وغزوه ومن عقد الحرب ضد الارهاب، فيكتفى مثلاً بدك الجناح العسكري لحماس أو حزب الله ثم مكافأة الجناح السياسي بالوصول للحكم.

وبذلك يستعاد قدر من التوازن شعبياً وواقعياً في المنطقة في إطار تموضع الصراع مع إيران من ناحية، كما يستطاع من خلال تغيير المزيد من الأنظمة إحداث مغايرات والتخلص من عبء أنظمة تدريجياً والأهم مما باتت تفهمه وتمارس أساليب للتمنع أو الممانعة في تسيير وتمرير ألعاب الكبار ولصالح مصالح الكبار.

من السهل استدعاء خطاب الشرق القومي والأممي ضد الامبريالية أو خطاب القاعدة ضد الهيمنة الامريكية أو خطاب الخميني ضد الاستكبار والشيطان الأكبر واستخدامه ضد النظام المحلي ما دام لم يعد لهذه الاطراف عداء أو عدو غيره.

مثلي ليست مشكلته إقصاء أو سقوط أو تصفية نظام، وماكان بمقدوري شيء تجاه الاعتداء على جامع دار الرئاسة.. ولا مثلي بين أولوياته الاصطفاف مع أو من أجل نظام في سياق ما أوردت.

إنني مؤمن كل الايمان بأن الرئيس علي عبدالله صالح يؤمن بالتغيير ولو وُفرت ظروف لكان رحل قبلاً ونهائياً، فكيف لي أن أدافع من أجل بقاء من أؤمن بأنه راحل لا محالة؟

إنني أدافع عن الواقع وإنْ بواقعية لا هي في وعي الثوريين ولا من وعي التثوير كأحزاب وتطرفات سياسية غير واقعية الى مستوى مخل ومخجل من فقدان الوعي..

إنني لا أداهن ولكني أراهن.. والزمن بيننا والمستقبل أمامنا!

وزير الداخلية يجند 500 من عناصر الإصلاح

ذكرت مصادر محلية في صنعاء أنه تم تجنيد ٥٠٠ شاب من الاتحاد في ساحة التغرير التابعين لحزب الاصلاح بتوجيهات مباشرة من وزير الداخلية اللواء عبدالقادر قحطان.

وأوضحت المصادر أن توجيهات وزير الداخلية بتجنيد هذا العدد جاءت على أساس أنهم سيتولون حماية جامعة صنعاء.. مشيرة، وفقاً لموقع «اسرار برس» إلى أن المفاجأة كانت عندما قام المجندون الجدد باقتحام مكاتب عمداء كلية الطب والاسنان والتمريض والصيدلة ومكاتب المدرسين في الجامعة وانزلوا صور رئيس الجمهورية بطريقة استفزازية تعكس مدى الحقد الذي يملأ نفوس هؤلاء المتشددين ومن يقفون وراءهم.

مؤامرة لتنصيب علي محسن حاكماً عسكرياً

كشفت مصادر موثوقة أن المنشق علي محسن يسعى لتنصيب نفسه حاكماً عسكرياً لليمن بالتعاون مع حميد الأحمر، وعبدالمجيد الزنداني وقيادات حزب الإصلاح.

وذكرت أن مخططاً قد أعده قائد الفرقة وحميد الأحمر وأحيط به عبدالمجيد الزنداني وقيادات إخوانية، يهدف إلى إعاقة تدفق الناخبين إلى مراكز الاقتراع في الانتخابات الرئاسية المزمعة في ٢١ فبراير من خلال تنفيذ سلسلة تفجيرات لإشاعة الخوف لدى الناخبين والتنسيق مع المشائخ الموالين لهم لحث الناس على مقاطعة العملية الانتخابية.

وكشفت المصادر ان الخطوة الثانية من المخطط تتمثل في مهاجمة مراكز الفرز والاستيلاء على الصناديق، بينما تقوم مجاميع أخرى بمهاجمة المقرات الحكومية والاستيلاء عليها، وتنفيذ سلسلة اغتيالات تستهدف قيادات عسكرية وأمنية وقيادات في المؤتمر الشعبي العام.

هذا فيما يتضمن الجانب الثالث من المخطط توجيه مجاميع متشددة وأخرى قبلية لمهاجمة عواصم محافظات ومديريات: (البيضاء،شبوة، مأرب،إب، والحديدة) وإقامة إمارات إسلامية فيها.

وذكرت المصادر بأن قائد الفرقة المنشق علي محسن سيقوم عقب ذلك بتقديم التزام سيقدم للأمريكيين ودول الاتحاد الأوروبي ودول الخليج التزاماً بالقضاء على تنظيم القاعدة، في المنطقة وأن ذلك يتطلب منه تشكيل مجلس عسكري برئاسته.

مشيرة إلى أن الأسلحة والأموال اللازمة لتنفيذ المخطط قد تم البدء بتوزيعها على شخصيات متشددة وقبلية وعسكرية وهي التي ستتولى الإشراف على عملية التنفيذ لذلك المخطط التآمري بالميدان.